الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ ٢٠١١
وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من
قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

مقتل 1697 شخصاً في شهر آذار 2015
حصيلة الضحايا في شهر آذار /2015

يشتمل التقرير على حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد الجهات الرئيسة الفاعلة في سوريا، وهم:
القوات الحكومية.
القوات الكردية.
الجماعات المتشددة.
فصائل المعارضة المسلحة.
قوات التحالف الدولي.
قضايا أخرى.

لا يغطي التقرير الضحايا من القوات الحكومية والضحايا من تنظيم داعش لعدم وجود معايير يمكن اتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا في ظل حظر وملاحقة السلطات السورية وقوات تنظيم داعش لفريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

منهجية التقرير:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم الشبكة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق الضحايا والمعتقلين في سورية.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا

ملخص تنفيذي:

يتوزع الضحايا على النحو التالي:

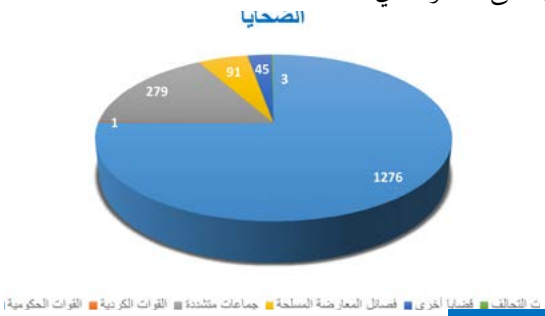

تفاصيل التقرير:

أولاً: القوات الحكومية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ١٢٧٦ شخصاً على يد القوات الحكومية يتوزعون إلى:

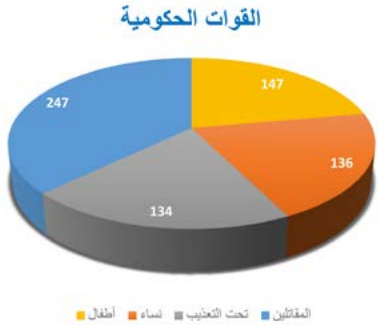

أ: المدنيين:

قتلت القوات الحكومية ١٠٢٩ شخصاً مدنياً، بينهم ١٤٧ طفلاً (بمعدل ٥ اطفال يومياً)، كما أن من بين الضحايا ١٣٦ امرأة، فيما بلغ مجموع الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيب ١٣٤ شخصاً، بينهم طفل و ٣ سيدات (بمعدل ٥ أشخاص يموتون تحت التعذيب يومياً).

بلغت نسبة الأطفال والنساء ٢٨٪ من أعداد الضحايا المدنيين، وهو مؤشر صارخ على استهداف متعمد من قبل القوات الحكومية للمدنيين.

ب: المسلحين:

قتلت القوات الحكومية ٢٤٧ شخصاً مسلحاً خلال عمليات القصف أو الاشتباك.

ثانياً: القوات الكردية:

قتلت مدنياً واحداً

ثالثاً: الجماعات المتشددة:

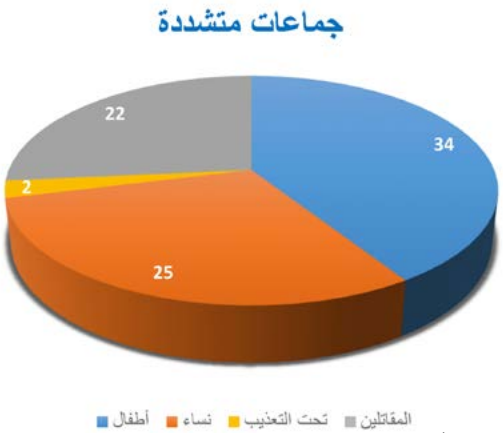

سجلنا مقتل ٢٧٩ شخصاً على يد الجماعات المتشددة يتوزعون كالتالي:

تنظيم داعش

أ: المدنيون: قتل ٢٤١ مدنياً، بينهم ٣٣ طفلاً، و٢٢ سيدة، وشخصاً واحداً قضى تحت التعذيب.

ب: المسلحون: قتل تنظيم داعش ما لايقل عن ١٠ مسلحين أثناء الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات إعدام ميدانية للأسرى.

جبهة النصرة:

أ: المدنيون: قتلت ١٦ مدنياً، بينهم طفل و٣ سيدات، وشخصاً واحداً قضى تحت التعذيب

ب: المسلحون : قتلت ١٢ مسلحاً، أثناء الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات إعدام ميدانية للأسرى.

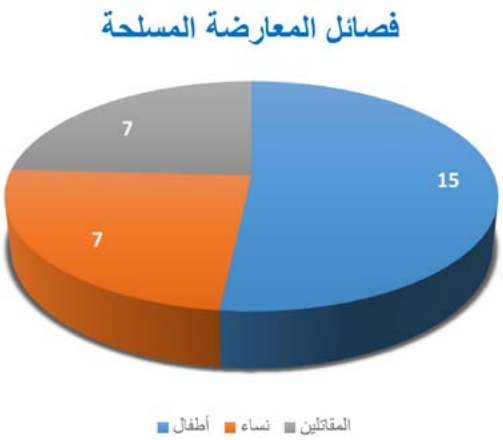

رابعاً: فصائل المعارضة المسلحة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ٩١ شخصاً على يد المعارضة المسلحة يتوزعون إلى:

أ: المدنيون: سجلنا مقتل ٨٤ مدنياً، بينهم ١٥ طفلاً، و٦ سيدات.

ب: المسلحون: قُتل ٧ مسلحين، أثناء الاشتباكات بين الفصائل بعضها مع بعض.

خامساً: قوات التحالف الدولي:

سجلنا مقتل ٣ مدنيين، بينهم طفلان وسيدة.

سادساً: قضايا أخرى:

سجلنا ٤٥ حادثة قتل أخرى: بينهم ٧ أطفال، و٣ سيدات، و٨ مسلحين.

الاستنتاجات القانونية:

١.تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات التي تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل.
وتشير الأدلة والبراهين وفق مئات من روايات شهود العيان إلى أن أكثر من ٩٠ ٪ من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».
٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. وقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.
٣. تشكل عناصر تنظيم داعش أغلبية غير سورية تهدف إلى إقامة خلافة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإن تطلعات التنظيم وأهدافه تختلف جذرياً عن الأهداف التي يطمح إليها السوريون من إقامة دولة تعددية ديمقراطية، وقد ارتكب التنظيم جرائم قتل عدة خارج نطاق القانون وتعتبر بمثابة جرائم حرب.
٤. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب، كما ارتكبت قوات الحماية الشعبية جرائم حرب عبر جريمة القتل خارج نطاق القانون.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.
كما تعتبر حكومة إيران وتنظيم حزب الله وتنظيم داعش مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر عن أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.
٣. على مجلس الأمن أن يقوم بفرض حظر أسلحة على النظام السوري وعلى تنظيم داعش وملاحقة جميع المتورطين بذلك.
وعلى المعارضة السورية أن تتعاون بكافة الوسائل الممكنة لإيقاف تدفق الرجال والسلاح إلى تنظيم داعش وجميع التنظيمات المشابهة له، وكل شخص يقوم بإمداد تلك التنظيمات بالمال أو بالسلاح يجب أن يعتبر مجرم حرب تجب محاكمته.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف ولو لساعة واحدة.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد والعشوائي بحق المدنيين.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين– المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.